اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث

د. عبـــد الحكيم عمـــار نابي
قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد- الزاوية
جامعة الزاوية

مقدمة:

لا زالت مسألة التنمية بمختلف نواحيها ومجالاتها وجوانبها تشغل بـــال الـــدول شـــمالها وجنوبها وبأختلاف مذاهبها ونشاطاتها وإنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، كما تشغل بال الأفراد بمختلف إنتماءاتهم ومستويات تفكيرهم ومذاهبهم، لأنها قضية مهمـــة وهامـــة ومستمرة في تواجدها ولأن مفهومها يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافيـــة والأخلاقية، ولأنها مطلب طالبت وتطالب به كل المجتمعـــات دون اســـتثناء، لأجـــل النهـــوض بمستوى دخول أفرادها وتحسين مستواهم التعليمي والصحي وتوفير الحد الأدنى من احتياجـــاتهم الضرورية.

ينطلق هذا البحث من **فرضية مفادها** : إن نظريات التنمية التي طبقت في الدول الغربية قد لا تصلح للتطبيق على دول العالم الثالث.

لذا، فإن هذا البحث يهدف إلى تحديد وبيان لأهم النظريات والاتجاهات في الفكر التنموي وتناول العديد من العناصر من بينها:

أهم اتجاهات التنمية ونظرياتها:

لقد ظهرت في أوربا العديد من الاتجاهات والنظريات الفكرية أرتبطت بعملية التنمية وتطور المجتمعات الإنسانية، باعتبار أن التنمية عملية مهمة تستهدف تغيير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى الأيديولوجية في المجتمع بما يحقق مساحة أكبر من الرفاهية للأفراد في هذه المجتمعات.

ولقد أختلف هؤلاء المفكرين والباحثين في وضع أُطر وأسس ونظريات تساعد في مجملها الدول في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم والنمو، بسبب اختلافهم حول تحديد مفهوم دقيق وشامل للتنمية، وحول ما هي المنطلقات التي تقوم عليها عملية التنمية.

وفيما يلي عرضاً لبعض الاتجاهات النظرية في التنمية، والتي قد تساعدنا كما أشرنا في فهم واستخلاص نظرية للتنمية تتمشى مع حالة وأوضاع الدول النامية.

1- الاتجاه التطوري:

إن قضية تقدم المجتمعات وتطورها ترجع إلي عصر النهضة الأوربية في القرن السادس عشر، والذي بدأ وأنطلق فيه هذا الاتجاه.

حيث يعتمد هذا الاتجاه الذي ساد في تلك الفترة **على مقولة تطويريه أساسية** يميل الفلاسفة والمفكرون على تأكيدها في تلك العصور، **وهي التي ترى:** أن المجتمع والحضارة إنما تتحرك باستمرار لتحقيق السعادة الكاملة لكل الناس.

وأكدوا أيضاً على قضية التطور والتقدم للمجتمع الإنساني وتغيره إلـــي الأفضـــل مـــع التركيز على دور العقل البشري الراجح في صنع عملية التقدم والتحول إلي الأفضل[1].

ثم زاد تأكيد هذا الاتجاه في القرن التاسع عشر على يد بعض المفكرين والعلماء الـــذين ينظرون إلي عملية التنمية كعملية تطورية.

وكان معظم هؤلاء العلماء يميلون إلى اعتبار إن التنمية تعني التطـــور، وإن المجتمـــع يتطور بمرور الزمن إلي الأفضل، وهو في كل مرحلة يكون أكثر تقدماً من المرحلـــة الســـابقة، وتوجد العديد من النظريات لهذا الاتجاه نستعرضها بإيجار على النحو التالي:

أ- نظرية (سان سيمون):

لقد أشار "سان سيمون" إلى أن المجتمعات تخطو إلى الأمام دائماً نحو التقدم، وأن معرفة الحقائق في الماضي تساعد على معرفة أسباب التقدم، وبـــين أن التطـــور الـــذي يحـــدث فـــي المجتمعات لا ينبغي رده إلى الجوانب الاقتصادية وحدها، وإنما يحدث نتيجة لعدة جوانـــب مـــن بينها الجانب الاقتصادي، وأنه لا يمكننا تفسير تاريخ المجتمعات من خلال دراسة ظاهرة محددة، وإنما يتم ذلك من خلال دراسة وتفسير العديد من الظواهر الاجتماعية في المجتمع الواحد.

ويعد "**سيمون**" من أحد رواد علم الاجتماع الذين رأوا أن التطور سمه عامة تتســـم بهـــا المجتمعات الإنسانية، وإن المجتمع يمر من مرحلة إلي مرحلة أخرى أكثر تطوراً، وإن المرحلة الحالية أفضل من المرحلة السابقة والمستقبل أفضل من الحاضر[2].

ولذلك نجد أن " **سيمون** " يقول أن مسيرة التاريخ البشري تمـــر بـــثلاث مراحـــل هـــي المرحلة اللاهوتية: التي تسيطر فيها الأنظمة الدينية، ثم المرحلة الميثافيزقية: التي يمتـــزج فيهـــا اللاهوت بالإقطاع وأخيراً المرحلة الوضعية: التي يسيطر فيها العلم[3].

كما نادى بضرورة دراسة حقائق الحياة الماضية من أجل الوصول إلي كشـــف قـــوانين التقدم[4]، واعتبر أن التطور التاريخي لا يرجع إلي العامل الاقتصادي وحده، وإنما يرجـــع إلـــي عدة عوامل متعددة يدخل فيها العامل الاقتصـــادي،، وإن التـــاريخ لا يمكـــن تفســـيره بظـــاهرة

اجتماعية واحدة مهما بلغت قوتها وأهميتها، ولكنه يفسر من خلال مجموعة من الظواهر الاجتماعية المتفاعلة فيما بينها[5].

كما يعلق "**سيمون**" أهمية كبيرة على التربية والتعليم التي تعمل على غرس نسق من القيم الاجتماعية يمكن من الوصول إلى اتفاق عام حول هذه القيم والذي يعتبر الأساس الذي يمكن المجتمع من القيام بوظائفه المختلفة، وبالتالي فهو يرى إن التنمية الاقتصادية ليست فقط هي ما تحتاج إليه البشرية بل هناك حاجة أيضاً إلي تنمية الفنون[6].

ب- نظرية (أوجست كونت) :

يعتبر " **أوجست كونت** " من أنصار الاتجاه التطوري وكان لأفكاره وآراءه أثراً واضحاً على أعماله، حيث عالج مسألة تطور المجتمع، واعتبر إن التطور يعني النمو والتقدم، وإن المجتمعات تنمو عن طريق العلم وأن التنمية تسعى إلي تحقيق كمال الأخلاق والعقل.

أكد على أهمية العقل والتفكير في إحداث التطور داخل المجتمعات الإنسانية، وربط " **كونت** " بين تقدم الإنسانية وسيطرة الإنسان على الطبيعة " فكلما تقدمت الإنسانية ازدادت سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة نتيجة للازدياد المستمر للأفكار العامة المجردة الجديدة، وان جانب التقدم العقلي من التنمية جانب أساسي، لأن نمو الأفكار يحكم التاريخ ويوجهه، وبالتالي يؤدي التقدم العلمي إلى التقدم المادي "[7].

وكان مهتماً بالتطور الذي حدث في الفكر الإنساني ووضع نظرية أطلق عليها" قانون الأدوار الثلاثة"، وتتلخص هذه النظرية في أن الفكر الإنساني مرَّ في تطوره وتقدمه بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى : وهي مرحلة التفكير الخيالي أو الثيولوجي (اللاهوتية) وفي هذه المرحلة كان يعيش المجتمع في مرحلة أقل تطورٍ، وتسود فيها الأفكار الخيالية والخرافية، وتفسر فيها الظواهر على أساس الدين والقوى اللاهوتية مع الاعتماد على الخيال والغيب وقدرة الأرواح، كما يسود المجتمع في هذه المرحلة علاقات اجتماعية تسلطية قهرية أو جبرية

وتصاحبها المرحلة العسكرية[8]، وهي المرحلة المادية الأولى ونموذجها الأسـرة التـي تعتبـر وحدتها الاجتماعية.

أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التفكير الميتافيزيقي، وهي مرحلة أكثـر تقـدماً مـن الأولى، حيث بدأ الإنسان في تفسير كل الظواهر المحيطة به على أساس قوى غير طبيعية قوى خفية خارقة قادرة وقاهرة، مثل القوة الكيميائية والقوة الحيوية، وأطلق على المجتمع فـي تلـك المرحلة مجتمع الفقهاء، وبدء يظهر في مجال السياسة مرحلة الشعب وبـرزت الدولـة كوحـدة اجتماعية تقوم على أساس مبدأ الشعبية والتعاقد، ويسودها الاحترام ومشاعر التقدير[9].

ثم تأتي **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة (الوضعية) أي مرحلة التفكير الوضعي أو العلمي أو المنطقي والتي يفسر فيها الإنسان كل ما يدور حوله بناء على العقل وليس الخيـال للوصـول إلى القوانين التي تساعد على التنبؤ بمستقبل الظواهر المختلفة، ويخضع الكـائن البشـري فيهـا للملاحظة وتدعيم الفرضيات بالحقائق الخاصة والشاملة، ويصبح التطابق مع الحقيقة هو المعيار للحكم على الأشياء[10]. كما يرى إن هذه المرحلة أتسمت بالتفكير العلمي وهو ما أنـتج الطفـرة العلمية في عصر الثورة الصناعية وسادت فيها الصناعة في أوروبا، وهي المرحلة التي يسـتغل فيها الإنسان الطبيعة ويخضع فيها لقوانين منظمة تحـدد حقـوق الفـرد وواجباتـه، ووحـدتها الاجتماعية هي الإنسانية التي تظهر فيها مشاعر الخير والعطف[11].

وعليه فإن هذا المجتمع الصناعي هو الذي دخلت إليه الدول الأوروبية، وهو الذي سوف تصل إليه المجتمعات الأخرى إذا ما أتبعت هذا النمط من التفكير، آلا وهو التفكير الوضـعي أو العلمي وهذا حسب وجهة نظر " **كونت**" طبعاً[12].

ج- نظرية(هربرت سبنسر):

لقد أكد هذا العالم على ضرورة تفسير الظـواهر الاجتماعيـة والتطـور الاجتمـاعي للمجتمعات الإنسانية من خلال العوامل الداخلية والعوامل الخارجية لهذه المجتمعـات، ويعتبـر" **هربرت سبنسر** " من أشهر رواد علم الاجتماع في تلك الفترة ومن المتأثرين بأفكار " **داروين**"

ويرجع له الفضل في انتشار كلمة التطور، حيث صاغ نظرية في التطور الاجتماعي ترى " إن المجتمع الإنساني كائن حيً ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس إلي حالة اللاتجانس"[13].

كما يرى أن هناك تشابهاً في ذلك بين المجتمع والكائن الحي، فكلاهما يتطور ويكبر، وتظهر أجهزة وأعضاء للكائن الحي ويصبح بناء المجتمع أكثر تعقيداً، وتبرز الوظائف المختلفة التي تؤديها الفئات الاجتماعية المختلفة والطبقات والنقابات وغيرها. " فكلما أزداد المجتمع تعقيداً كلما ازدادت أهمية التفسير بين هيأته وطبقاته للتعرف على طبيعتها والوظائف التي تؤديها" [14].

إن نظرية " **سبنسر**" في التطور كانت تستبعد أهمية الثورات والحاجة إليها وترتكز على فكرتين هما:

فكرة التباين، وهي الانتقال من المتجانس إلي اللامتجانس، ثم **فكرة التكامل،** الذي يصاحب اللاتجانس ويسير جنباً إلى جنب مع التباين، أي أن التخصص لا يؤدي إلي الاستقلال والانعزال والاكتفاء الذاتي، ولكنه يؤدي إلي التضامن والتماسك واعتماد الأفراد والوظائف بعضها على البعض الأخر، وبالتالي تُأكد على مبدأ تقسيم العمل[15]، والدخول في علاقات اجتماعية تعتمد على التعاقدات الحرة غير القسرية وتكف الدولة عن تدخلها وسيطرتها في الأمور الاقتصادية، وتزدهر الصناعة على يد الأفراد المتخصصين، حيث تسود الديمقراطية وتظهر النظم النيابية، وبالتالي يسود المجتمع الصناعي الذي يختلف عن المجتمع العسكري الذي يقوم على أساس التعاون القهري والقوة من قبل القائد العسكري.

ومن ثم يمكن القول أن " الفكرة الأساسية التي دارت حولها كتابات " **سبنسر** " في التطور الاجتماعي هي ارتقاء جميع الظواهر الاجتماعية على أساس الانتقال من التجانس غير المتكامل إلي عدم التجانس المتكامل[16].

كما أشار أيضاً إلى أن التطور الاجتماعي للمجتمعات يحدث إلى الأفضل دائماً، وأن الله هو الذي يخطط لذلك وفق قانون طبيعي وليس للأفراد أي دور في هذا التطور.

لذا فإن أراء " **سبنسر** " في عملية التنمية كعملية تطوريه تتلخص في الآتي:

أ- التأثير المتبادل بين أجزاء المجتمع أو الكائن الحي.

ب- التنمية نمو متصاعد يواكبه تعقيد يتزايد كلما زاد التطور.

ج- التكامل بين الأجزاء يصاحبه التنوع والتخصص.

د- إن نظريته هذه تنطبق على المجتمعات والكائنات العضوية معاً.

د- نظرية (كارل ماركس):

من خلال النظر في أفكار "كارل ماركس" نلاحظ أنها تحوي في طياتها اسهامات إيجابية كبيرة يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في تحقيق التنمية، ولقد أفلحت الظروف والأوضاع السائدة في انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر في استقطاب اهتمامات " **ماركس** " حيث قام بدراستها واعتبرها نموذجاً عاماً للبلاد المصنعة، كما عنى أيضاً بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوروبا وفي بقاع أخرى من العالم مستخلصاً في النهاية نموذجاً عاماً يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية[17].

وهو يرى إن تاريخ البشرية قد مرَّ في تطوره بخمس مراحل هي:

مرحلة الإنتاج البدائي: والذي يسود فيها نظام الشيوعية البدائية والوسائل البدائية للإنتاج، واعتمد المجتمع فيها على الصيد والزراعة وأتسمت فيها العلاقات بين الأفراد بالتعاون والتبادل، ثم **مرحلة الرق:** والتي اعتمدت على الملكية الخاصة للعمال وأدوات الإنتاج، والسماح للأفراد باستعمال العمال وحرمانهم من كل حقوقهم وأعتبارهم من أدوات الإنتاج، **فمرحلة الإقطاع:** والتي سادت فيها الملكية الإقطاعية لوسائل وأدوات الإنتاج،، ثم **مرحلة الرأسمالية :** والتي حلت فيها البرجوازية محل الإقطاع وأنقسم فيها المجتمع إلي الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وأخيراً تأتي **المرحلة الاشتراكية:** والتي يرتكز فيها النظام على الملكية الجماعية لأدوات ووسائل الإنتاج[18].

يرى " **ماركس** " إن هناك **مرحلتين أساسيتين** يمر بهما المجتمع تتمثل **الأولى** في " مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا "،، حيث يسيطر العمال على وسائل الإنتاج وفيها تتم العملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية لإفراد المجتمع، ويحصل كل فرد على مقابل يشبع به حاجاته الإنسانية وفقاً لكم العمل الذي قام به (كل حسب عمله). أما في **المرحلة الثانية** للمجتمع الشيوعي لا تكون هناك حاجة إلي تخصص أفراد المجتمع في أعمال معينة،، لأن الفرد يستطيع إشباع حاجاته الأساسية بغض النظر عن نوع أو كم العمل الذي يقوم به[19].

لقد بني ماركس نظرية السوسيولوجيه على مسألتين جوهريتين هما:

الأولى : ترى إن الاقتصاد هو العامل الأهم والأساسي في تحديد البناء الاجتماعي وتطوره، ويتشكل من علاقات الإنتاج، وهذه العلاقات توجد مستقلة عن إرادة البشر، فالتغير الاجتماعي ونمو المجتمع وتحوله من مرحلة لأخرى تحكمه عناصر البنية التحتية أو الأساسية أو البنية الاقتصادية المادية.

أما الثانية: فتتكون من البنية الفوقية التي يحددها البناء الاقتصادي المادي، أو البنية التحتية، والتي تتكون من العناصر الاجتماعية والثقافية كالقانون والقيم والثقافات والنظم السياسية وغيرها[20].

أكد" **ماركس** " على أن التطور يحدث نتيجة الصراع الدائم بين العلاقات الاجتماعية المختلفة والذي ينتهي بتغلب الطبقة الأكثر تقدماً عن الطبقة المتخلفة، وبالتالي ينتج نمطاً جديداً للإنتاج، وتنتقل البشرية من مرحلة إلي مرحلة لاحقة أكثر تطوراً أو نمواً من المرحلة السابقة.

هذا بالإضافة إلي أنه يرى أن عملية التنمية ليست تنمية اقتصادية صرفة بل هي عملية اجتماعية تشتمل على جميع عناصر ومناحي الحياة الإنسانية على وجه العموم، وهي تغير ثوري في كافة نواحي المجتمع تقوده الطبقة البرجوازية، وإن هذه الأداة الثورية ستتحول بمرور الوقت وتغير الظروف الاقتصادية والمجتمعية في المجتمع الرأسمالي إلي أداة محافظة هدفها المحافظة على الوضع القائم[21].وتصبح بعد ذلك معادية للتطور والتقدم الأمر الذي سيؤدي إلي

الثورة التي سوف يتولد عنها المجتمع الاشتراكي، الذي يمتلك فيه العمـــال والفلاحـــون وســـائل الإنتاج وتصبح قوى الإنتاج حرة في تقدمها دون عوائق ونصل إلي مجتمع يجد فيه كل إنســـان عملاً وإشباعاً لحاجاته دون أي لون من ألوان الاستغلال.

إن" **ماركس** " كان واعياً كل الوعي بأن التحول إلي التحديث أو العصرية يتضمن عـــادة صراعاً حاداً بين القوى الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها، وتلك التي يكون هذا التغير ضـــد مصالحها[22]، وفي كل عملية ثورية تلعب العوامل الاقتصادية الدور البالغ الأهميـــة فـــي إتمـــام عملية الصراع لصالح الطبقة التي تحمل فكرة التغيير.

نجد أن " **ماركس** " قد ربط العملية التنموية الرأسمالية بالتحول الاجتماعي الذي طـــرأ على المجتمع الأوربي، والذي تعمقت جذوره بنشأة نمط الإنتاج الرأسمالي، والتحول الذي طـــرأ عليه بتحوله من النموذج الإقطاعي إلي النموذج الرأسمالي، الأمر الذي يحتم تحولاً على مستوى البناء الاجتماعي وعلى مستوى البناء الطبقي، وعلى مســـتوى القـــيم الاجتماعيـــة والعلاقـــات الاجتماعية.

" ولذلك فإن عملية التنمية الرأسمالية لديه تتم من خلال الطبقة البرجوازية التـــي تلعـــب دوراً سريعاً في التغيير، أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا هذه الطبقة، وبالتالي تصـــبح الطبقـــة الرأسمالية هي الطبقة الفائزة أو المنتصرة [23]".

إن " **ماركس** "، " ناقش مجرى التاريخ وأعتبره صراع مستمر بين المـــلاك والعمـــال، حيث تتناقض مصالح الناس في ظل علاقات الإنتاج، ففي المجتمع البرجوازي تتـــراكم الأربـــاح لدى أصحاب رؤوس الأموال بفضل قوتها الاقتصادية، وتكون قادرة على ممارسة السلطة،، أمـــا العمال فهم يشيدون طبقة دون إدراك منهم أنهم يفعلون ذلك، وينتهي هـــذا الصـــراع بانتصـــار البروليتاريا، ثم تختفي دكتاتورية البروليتاريا وتأفل الدولة وتختفي الطبقات[24].

2- اتجاه (النماذج أو المؤشرات):

يعتبر هذا الاتجاه من أكثر الاتجاهات انتشاراً في دراسة التنمية والبلدان النامية، حيث يقوم على **فرضية أساسية** ترى : أنه يمكن التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية والاستهلاكية مع ربطها بالمراحل التاريخية والبنائية التي مرت بها الدول النامية، وخصوصاً فيما يتعلق بضعف التصنيع والتفاوت والاختلاف الطبقي والتبعية الاقتصادية وانخفاض القدرة الانتاجية، وذلك من خلال البحث في الخصائص التي يتميز بها المجتمع المتقدم والخصائص المختلفة للمجتمع المتخلف والتغيرات التي يمر بها.

فالمؤشرات الكمية هي: التي تستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، وتعبر عن خصائص هذه الدول تعبيراً كمياً من خلال الأرقام والحسابات مثل متوسط الدخل الفردي، ونسبة الأمية، وعدد الأطباء وعدد المستشفيات ومعدل الاستهلاك[25].

أما **المؤشرات الكيفية** : فهي التي تتمثل في سوء التغذية وانتشار البطالة بكل صورها، وضعف البنيان الزراعي والصناعي والتبعية بجميع صورها، وحجم الديون الخارجية، وانخفاض المستوى الصحي، ونقص رأس المال وغيرها،،، وهي المؤشرات الكيفية للتخلف والتنمية والتي عن طريقها نتعرف على الدول هل هي متقدمة أو متخلفة[26].

وفي ظل هذه المؤشرات تصبح عملية التنمية والتحديث عملية اكتساب للعديد من الخصائص والسمات التي قد تكون خصائص للتنمية، وإن عملية التخلف بمثابة فقدان لهذه الخصائص والمؤشرات، وبالتالي يمكن صياغة نماذج جديدة للتنمية تبين التغييرات المستهدفة والمطلوبة من عملية التنمية، وبيان الطريقة التي يمكن أن تتحول من خلالها الدولة من حالة التخلف إلى حالة التطور والنمو والتقدم.

وتتمثل الإجراءات المنهجية لهذا الاتجاه في تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية، ثم تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وعملية التنمية

المراد تحقيقها أو التي تتحقق بالفعل، وأخيراً صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالـــة التخلف إلي حالة التقدم[27].

وهناك العديد من العلماء الذين ساهموا في هذا الميدان، ومنهم علـــى ســـبيل المثـــال لا الحصر "هو سيلتز" و "نيل سميلسر" و "سيمور ليبست".

أ- **(هوسيلتز):** يعتبر المفكر الأساسي والرئيسي للأتجاه الكيفـــي وحـــدد العديـــد مـــن المتغيرات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة التخلـــف والتنميـــة، ويـــرى هـــذا المفكـــر إن المجتمعات المتقدمة هي المجتمعات التي تشهد متغيـــرات العموميـــة وتتوجـــه نحـــو الإنجـــاز والتخصص في الأدوار، أما المجتمعات المتخلفة هي التـــي تشـــهد المتغيـــرات المقابلـــة مثـــل الخصوصية والنسبة وتشتت الأدوار.

كما يرى أيضاً إن التنمية تتحقق متى اكتسبت البلدان المتخلفـــة الأنمـــاط والمتغيـــرات السائدة في المجتمعات المتقدمة، وتخلت على أنماطها السابقة السائدة فيها[28].

إلا أن ما يؤخذ على نظرية " **هوسيلتز** " إنها لا تقيم وزناً للظروف التاريخية والأســـباب التي جعلت من الدول المختلفة دولاً متخلفة.

إن الخصائص التي أعتمد عليها في التمييز بين المجتمع المتخلـــف والمجتمـــع المتقـــدم ليست صحيحة دائما، حينما قال إن (العزو)[*] ينتشر وبصورة واضحة في الدول المختلفة، لأننـــا قد نجد في دولة صناعية متقدمة مثل اليابان "إن المكافأة التي يحصل عليها شاغل الوظيفة تستند في معظم الأحيان إلي خاصية العزو، أي أنها ترتبط ببعض العوامل مثل العمـــر والارتباطـــات الأسرية"[29].

هذا وقد أكد "**هوسيلتز**" على أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توسيع نطـــاق الطبقـــة الوسطى وزيادة الحراك الاجتماعي، غير أن البعض أوضح أن ذلك لا يؤدي إلي تنميـــة الـــدول المتخلفة بقدر ما يساهم في زيادة وتدعم تخلفها مثل "**فرانك**" الذي قال إن الطبقة الوسطي تمثـــل دعامة وسنداً شعبياً للديكتاتورية والرجعية السياسية، فحينما يزداد نصيب دخل الطبقة الوســـطى

من الدخل القومي، فإن ذلك يكون علي حساب باقي الجماهير العريضة والفقراء، وخير مثال على ذلك ما يجري في شيلي والأرجنتين[30].

كما نجد أن "**هوسيلتز**" لم يتعرض في نظريته هذه للأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات المتخلفة وعلاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة، وخصوصاً في فترة الاستعمار، والدور الذي لعبته هذه الدول الرأسمالية المتقدمة في نهب ثروات شعوب العالم الثالث، وإنها كانت سبباً في كل تخلف أصابها.

وبالتالي تصبح هذه النظرية محدودة التطبيق وقاصرة عن رسم الطريق أمام الدول النامية لتحقيق التنمية، ولا تساعدها على إجراء تحليل سببي للتغيرات الاقتصادية[31].

ب- (سيمور ليبست) : لقد ربط هذا المفكر بين الديمقراطية الغربية وبعض المؤشرات مثل الثروة (متوسط الدخل الفردي) وبين التصنيع والتحضر ومعدل التعليم ومعدل الاستهلاك.

لقد أهتم "ليبست" بالمتوسطات الحسابية دون الاجتماعية، ولم يحدد العوامل التي تؤدي إلي التغير، وبالتالي يقدم حقائق مجردة دون ربطها بالظروف التاريخية، ولكي يتمكن العلماء من دراستها بمنهج تاريخي مقارن، كما يتجاهل حقيقة أساسية وهي أنه لا يوجد بلد يستطيع أن يستثمر بالفعل كل ثرواته الطبيعية المتوفرة لديه، فإذا طبقنا ذلك على بلد مثل " **كندا** " لاعتبرنا هذا البلد بلداً مختلفاً وهذا غير صحيح[32].

ج- (نيل سيملسر): قدم" **سميلسر** " محاولة لدراسة المجتمعات النامية في تحولها عندما قال: " أن العمليات التنموية تتمثل أساساً في التباين البنائي والتكامل، وأن عملية التنمية والتحديث تتضمن تحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا التي تصبح أكثر تعقيداً، والسكان في تحولهم إلي المدن والزراعة بمزيد من الإنتاج التجاري، والأسرة إلي مزيد من النووية والدين إلي مزيد من العلمانية"[33].

ويعبر" **سميلسر** " عن ذلك بقولة " عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون في ذهننا علـــى الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة ببعضها البعض، ففي عالم التكنولوجيـــا: يغيـــر المجتمـــع النامي الأساليب التقليدية بتطبيق المعرفة العلمية، وفي الزراعة: ينتقـــل المجتمـــع النـــامي مـــن زراعة احتياجاته الضرورية إلي الإنتاج التجاري للسلع الزراعيـــة، وفـــي الصـــناعة: يتحـــول المجتمع النامي من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلي التصنيع ذاته، وفـــي البيئـــة ينتقـــل المجتمع النامي من الريف والقرية إلي التركز في المدن"[34].

3- الاتجاه الانتشاري :

يقوم هذا الاتجاه على **قضية أساسية مفادها** : إن عملية التنمية والتحديث تتحقـــق مـــن خلال نقل العناصر المادية والثقافية، مثل التكنولوجيا والخبرات والأموال والعلـــوم والحضـــارة الغربية من الدول المتقدمة إلي الدول النامية، أي أن المجتمعات الرأسمالية الصناعية هـــي امـــل الدول النامية في إحداث تقدمها ونموها وإنتقالها من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعـــات متقدمـــة، ووصولها إلى غدٍ مشرق ومستقبل زاهر عن طريق إستنساخ ونقل كل عناصر المعرفة الهامـــة بشقيها المادي والروحي.

يرى أصحاب هذا الاتجاه إن هناك معوقات تضعف وتحد من قدرة الدول النامية علـــى الاستفادة من التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب وتأخذ هذه المعوقات إما شـــكلاً بنائيـــاً يتعلق بالبناء الاجتماعي أو شكلاً ثقافياً يتعلق بقيمه السائدة[35].

إن هذا الاتجاه لا يبين الانتشار الرأسمالي خارج الدول الغربية، يعني في حقيقة الأمـــر استعمار البلدان المتخلفة، وجعلها دولاً تابعة.

إن هذا الاتجاه يرى إن الفائدة الحقيقية التي ينطوي عليها، هي إنه يسهم في الإســـراع بعملية التنمية والتي تتمثل أساساً في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقيم والأفكـــار الغربيـــة من دول العالم الغربي المتقدمة إلي دول العالم المتخلفة[36].

إلا إن هذه الدول المتخلفة إذا ما أرادت أن تحقق التنمية " فما عليها إلا أن تخلق صوراً أسيوية أو إفريقية أو امريكية لاتينية من الحضارة الغربية "[37].

4- الاتجاه السلوكي أو النفسي :

جاء هذا الاتجاه كردة فعل أو فعل معاكس لكل الاتجاهات الأخرى التي أعتمدت في تفسيراتها على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث ركز أصحابه على أهمية الحافز أو الدافع الفردي ودوره في إحداث التنمية، وحاول بيان الميزات والصفات التي يتصف بها الإنسان في المجتمعات المتقدمة في الماضي أو في الوقت الحاضر والتي يجب أن يتحلا بها أو يصل إليها الإنسان في المجتمعات المتخلفة حتى يصل إلى مرحلة التقدم ويحققه.

وبالتالي يقوم هذا الاتجاه على أساس أن الدوافع النفسية للأفراد والحاجة للانجازات هي السبب الرئيس وراء عمليات التنمية، وإن تغير الاتجاهات والقيم والسلوكيات شرطاً أساسياً لصنع مجتمع حديث[38]. وينطوي تحت هذا الاتجاه العديد من المفكرين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : "دافيد ماكليلاند"، و"دانييل ليرنر"، "إفرت هيجن"، "شومبيتر".

أ- (**دافيد ماكليلاند**) : يرى عالم النفس " **ماكليلاند** " إن القيم والدوافع هي التي تحدد معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن الأفكار هي التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل التاريخ. كما يؤكد أيضاً على دور القيم في مجال التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي[39]، وان المتغيرات السيكولوجية تلعب دوراً مهماً في التنمية التي من بينهاالإحساس بالمسؤولية الجماعية والشعور بالتفوق على الآخرين.

كما ربط بين الدوافع النفسية – مثل الدافع للإنجاز – والتنمية الاقتصادية، ويرى أن هذا الدافع يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وأن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على وجود مجموعة من الأفراد لهم بناء نفسي خاص يدفعهم إلي الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والإنجاز من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي[40].

ولقد أشار إلى إن المجتمع المتخلف إذا أراد تحقيق التنمية، عليه أولاً أن يدعم الشـــعور بالحاجة إلى الإنجاز لدى أفراده من خلال التربية والتنشئة الاجتماعيـــة، وتشـــجيع المجتهـــدين للدخول في ساحة العمل الاقتصادي، ثم تغيير القيم التقليدية المثبطة، وخصوصاً الدينيـــة منهـــا، بقيم حديثه إيجابية تدفع عجلة التحديث الاقتصادي فيه[41].

إلا أنه رجع مرة أخرى وأكد على ضرورة الاهتمام بشؤون الآخـــرين كمحـــدد آخـــر للتنمية، وأقترح ضرورة حشد مصادر الإنجاز العالية الموجودة في المجتمعات المتقدمة جنباً إلي جنب مع المصادر النادرة للحاجة إلي الإنجازات السائدة في الدول المتخلفة لإحداث التنمية فـــي البلدان النامية.

أتفق" **دافيد ماكليلاند** " مع " **ماكس فيبر**" على أن الديانة البروتستانتية تدعو إلى الإنجاز والاعتماد على الذات بدلاً من الكسل والاعتماد على الآخرين[42].

ب- **(دانييل ليرنر):** تناول عالم الاجتماع " ليرنر " قضيتي التنميـــة والتحـــديث مـــن منظور سلوكي، وأكد على أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليدي إلي النمط الحديث يـــتم من خلال الفرد والبيئة[43].

فهو لذلك يرى أن معدل التغير والتحديث يتوقف على عدد الأفراد الذين يحاولون الأخـــذ بما هو حديث في بلد ما، وإن التحديث يعني تحول أساليب حياة الأفراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حياة مشاركة ذات طابع غير شخصي، ولذلك يعتبر النموذج الغربـــي فـــي التحـــديث هـــو النموذج الذي يجب أن تحدوه البلاد الأخرى[44].

يشير "ليرنر" في نظريته هذه إلى إن عملية التنمية والتحديث تتوقف علـــى مجموعـــة المتغيرات الأساسية التي تتمثل في التحضر، والتعليم، والمشاركة في وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى خاصية التقمص العاطفي، وإن درجة تحقيق هذه الخصائص هـــي التـــي تفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي فمتى أستطاع المجتمع التقليـــدي اكتســـاب درجـــة عاليه من هذه الخصائص تصبح التنمية والتحديث عملية سهلة بالنسبة له[45].

إن " **ليرنر** " كشف أيضاً على حقيقة هامة مؤدها إن هناك تأثيرات متبادلة بين القيم والتنمية، وأن التحديث يلعب دوراً في تغير القيم، وإن القيم تؤثر في التنمية والتحديث، فقد تعجل بالتنمية وتكون سنداً لها، وقد تكون عائقاً من عوائقها وتحول دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة[46].

ج- (إفرت هيجن) : يرى هذا المفكر إن الشخصية في المجتمعات المتخلفة، هي شخصية غير خلاقة وغير مبدعة وتسلطية، وذلك بسبب الثقافة التقليدية السائدة والبناء الاجتماعي المستند إلى المكانات المكتسبة، وكانعكاس لها، وحاول التعرف على أهم العوامل التي تساهم في تحقيق النمو في المجتمعات التقليدية، ونادى بضرورة إحداث التكامل بين مختلف العلوم لتفسير ودراسة ظاهرة النمو الاقتصادي.

كما يرى إن عملية التنمية تتطلب مستوى عالي من الخلق والإبداع، وهو يتفق في ذلك مع العالم " **ماكليلاند** "[47].

حيث علل ذلك بأن الشخصية المبدعة تميل إلى الإنجاز والاستقلالية، وهو المطلوب في مجال التنمية، وأن الشخصية النموذجية في البلدان المتخلفة متأثرة بالبناء الأسري المتسلط المتسبب في طبيعتها غير الخلاَّقة ولا تندفع نحو التنمية.

ويبين أن النمو الاقتصادي في بعض الدول ومعوقات النمو في مجتمعات أخرى ترجع إلى البناء الاجتماعي، في أشارة إلى إن النمو الاقتصادي ومشكلاته ترجع إلى عوامل داخلية أكثر من العوامل الخارجية، ورفض النظريات التي تحث على ضرورة الاتصال والاحتكاك بالغرب ومحاكاة البلدان النامية للأساليب التكنولوجية السائدة في البلدان المتقدمة على اعتبار إن ذلك مستحيلاً بسبب الاختلاف في الإطار البنائي والثقافي للدول الغربية والبلدان النامية[48].

د- (شومبيتر): كان من المفكرين الذين تأثروا بأفكار "كارل ماركس" بالرغم من أنه كان يمقت الشيوعية ويقدر الرأسمالية، وكان اول من مجد المنظم وأعتبره القوة الأساسية في إحداث التنمية، واعتبر " **شومبيتر**" إن عملية التنمية الاقتصادية تتوقف على المنظم والاختراعات والتجديدات التي يقوم بها المنظم.

فالمنظم هو الذي يلعب الدور الأساسي في عملية التنميـــة الاقتصـــادية وهـــو عمودهـــا الفقري، على اعتبار إن المقاول الذي يقوم بالجمع بين كل عوامل الإنتـــاج مـــن أجـــل إنجـــاح المشروع أو تسييره وأدارته إدارة رشيدة ناتجاً على دوافع ســـيكولوجيه تحتـــه علـــى الإنجـــاز والاجتهاد وتحقيق الانتصار والتفوق، وليس من أجل تحقيق الربح فقط.

إن هذا العمل الخلاق– الذي يقوم بـــه هـــذا المـــنظم أو المقـــاول بوضـــع المشـــاريع والاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة – هو القوة الدافعـــة للتنميـــة الاقتصـــادية وتحديـــد معدلاتها[49].

كما يركز على أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التي تحيط بالمنظمين والمتمثلـــة فـــي المقدسات الاجتماعية والتكوين الطبقي ونظم التعليم ودورها في أحداث التغير.

5- إتجاه التحديث:

يستمد هذا الاتجاه جذوره من آراء وأفكار كل من "إميل دور كايم" و"ماكس فيبر"، وذلك على النحو التالي:

أ- **(إميل دور كايم Emile Durkhim):** لقد حاول في كتابه الـــذي يحمـــل عنـــوان "تفسير العمل الاجتماعي" الصادر في عام 1893م. تفسير العلاقات الاجتماعيـــة بـــين النـــاس، وكيفية نمو المجتمع وتغيره من مجتمع بسيط تقليدي إلى مجتمع حديث، وما يصاحبه من تغيـــر في العلاقات بين الناس بعد هذا الانتقال[50].

ويقسم دوركايم في هذا الكتاب المجتمعات الإنسانية إلى شكلين اثنين يحوي كـــل منهمـــا صيغ مختلفة للتضامن على النحو التالي:

المجتمع التقليدي: وهو ذلك المجتمع الذي يقوم فيه الناس بالأعمال الزراعية المحـــدودة عن طريق عدد من الأسر والعائلات التي تقطن القرى وتربط بينهم صلات القرابة، وتتشابه كل القرى التي من هذا النوع في العمل وفي المعتقدات والثقافات والاتجاهات الفكرية، حيث يطلـــق "دوركايم" على هذا النوع من التضامن "التضامن الآلي"[51].

بمعنى أن الجماعات متشابهة إلى حد كبير، بحيث يقوم أعضاؤها بكل الأدوار المطلوبة منهم في العمل الزراعي وتربية الحيوانات والدفاع عن المجموعة والضبط الاجتماعي بداخلها، على أن تحمل المعايير والمعتقدات فيها نمطاً صارماً للحياة يصعب الفكاك منه.

أما المجتمع الحديث: فهو المجتمع الذي نشأ بعد الثورة الصناعية، وله طبيعة تختلف عن المجتمع التقليدي، وهو أكثر تعقيداً وأكثر تكاملاً وأكثر تماسكاً ويسوده نوع من التضامن هو "التضامن العضوي"، بمعنى انه يشبه الكائن الحي، وأن للفرد في المجتمع وظائف تشبه وظائف العضو في الكائن الحي، فلكل عضو وظيفة محددة يؤديها وتحتاج لها بقية أعضاء الجسم لاستمرار الحياة فيه، أي أن هناك اعتماداً متبادلاً بين كل الأعضاء[52].

كما يعتبر "دور كايم" أن تقسيم العمل ظاهرة ضرورية من مظاهر التطور في الحياة وتصبح الأخلاق والمعايير والمعتقدات أقل قسوة وصرامة مما هو عليه في المجتمع التقليدي، لأن الإنسان في المجتمع له حرية أكبر في الفعل وله إرادة أكثر تحرراً.

ولكنه يحذر في نفس الوقت من تجاوز ورغبات الفرد لدائرة الأخلاق ونسق المعايير الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الناس أقل اقتناعاً بحياتهم التي يعيشونها ويبدأ التماسك الاجتماعي في التفكك والانهيار.

ولذلك يرى ضرورة إقناع الأفراد بالتوافق مع الأخلاق الجماعية التي هي في صالح المجتمع وفي صالحهم[53].

ومن خلال تتبعنا لأفكار "دور كايم" نجد أنه يؤكد على أن الأخلاق هي الأساس للتضامن والتكامل الاجتماعي في مختلف المجتمعات البشرية التقليدية أو الحديثة.

ربط "دوركايم" بين تقسيم العمل والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وأكد على أن مشكلة تنمية المجتمع وتحديثهُ تتوقف على المعايير الأخلاقية، وبالتالي أهمل الظروف الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، واستبعد المتغيرات التاريخية والمادية في محاولته لتفسير التغير الاجتماعي[54].

ب- (ماكس فيبر Max Weber): يرى " فيبر" أن العامـــل الأساســـي وراء ظهـــور الصناعة الرأسمالية في الاقتصاديات الأوروبية الغربية، هو ظهور عملية ثقافية جديدة متمثلة في العقلانية أو الرشد والتنظيم الرشيد لمشروع العمل، وان المجتمع الغربي الحـــديث يحمـــل فـــي طياته عدداً كبيراً من الذين يعملون وفقاً لمبادئ العقلانية والرشد، مقابل عدد أقل يتمسك بعناصر التراث القديم(55).

أشار "فيبر" في كتابه الشـــهير الـــذي يحمـــل عنـــوان "الأخـــلاق البروتســـتانية وروح الرأسمالية"، إلى أن العناية الفائقة والحساب الدقيق والعمل الشاق فـــي الغـــرب كانـــت بســـبب الأخلاق البروتستانتية، واعتبر أن للنظام الديني قوة هائلة تؤدي إلى تغيير المجتمع بما لها مـــن تأثير على سلوك الناس في زيادة إنتاجهم، وهو الذي دعم تطور الرأسمالية في البلـــدان الغربيـــة دون غيرها.

إلا أن التاريخ يبين أن الحركة البروتستانتية التي يعزو إليها " فيبر" النهضة الأوروبيـــة أنها جاءت بعد الانتعاش الاقتصادي لأوروبا، والذي نتج عن الاكتشافات الجغرافيـــة وإخضـــاع الشعوب ونهب ثرواتها، والتي كانت سبباً في النهضة الأوروبية في المجال الاقتصادي وتطـــور الرأسمالية، وليست العوامل الدينية، وخير دليل على ذلك نجاح الرأسمالية في اليابـــان التـــي لا تعتنق الديانة المسيحية، وأن الرأسمالية لم تنجح في الدين الإسلامي بمثل ما حدث فـــي أوروبـــا بالرغم من مناداته بالعمل والاستثمار والحرية واستقلال الرأي(56).

ومن خلال العرض السابق، نلاحظ أن كافة النظريات التحديثية تصور عمليـــة التنميـــة على أنها مراحل تاريخية طبيعية، يجب أن تمر بها المجتمعات وصولاً إلى النمو والتقدم، وتتخذ من المجتمعات الغربية صورة مثلى للتنمية، ومن مراحل نموها وتطورها نموذجاً للمراحل التـــي يجب أن تمر بها المجتمعات المتخلفة إذا أرادت النمو والتقدم(57).

كما تطالب بضرورة تغيير القيم والاتجاهات القديمة بقيم حديثة من أجل الوصـــول إلـــى المجتمع الحديث، لأن المجتمع التقليدي القديم لا يستطيع مجاراة العصر نظراً لتمسكه بالماضي،

عكس المجتمع الحديث الذي يقوم على الإبداع والابتكار وعلى مواطنين يتحلون بالعلم والنشاط والتنظيم من اجل الإنجاز والسعي لتحقيق التنمية.

6- إتجاه التبعية:

إن مدرسة التبعية ترى أن النظم الغربية الرأسمالية هي سبب تخلف البلدان النامية، وهي التي استنزفت خيرات البلدان المذكورة، خلال فترة الاستعمار والامبريالية، وهي التي شوهت اقتصادياتها وجعلتها تعتمد على الصناعات الاستخراجية وزراعة المواد الخام التي تحتاجها الدول الرأسمالية[58].

وينهض هذا الاتجاه على **مقولة أساسية مفادها:** إن التنمية الحقيقة هي التحرر من التبعية، وأن دراستها لابد أن تتم في إطار نظري عالمي، مع ضرورة التخلي عن الأساليب التقليدية في التنمية، والبحث عن أساليب جديدة تمكن البلدان المتخلفة من الانطلاق والتخلص من التخلف الذي يرتبط بطبيعة الرأسمالية العالمية ويعتبر نتاجاً أساسياً لنشأتها وتطورها من ناحية، كما يرتبط (التخلف) بالتبعية التي يغرق فيها العالم الثالث من ناحية أخرى.

تلك التبعية التي كرستها الظروف الخارجية بالتحالف مع الظروف الداخلية المواتية والمتمثلة في وجود طبقة بورجوازية محلية راغبة في ذلك[59]، ويشير إلى ذلك " Torres Rivas" بقوله "لا تكون مثل هذه القوة التابعة التي تخضع لقوة إمبريالية، إلا من خلال سلوك الطبقات الحاكمة والمسيطرة التي تخضع لهذه القوة الامبريالية قبل المواجهة، وهذا نتيجة ضعف هذه المجموعات نفسها"[60].

وعلى صعيد آخر لا يحب أصحاب هذه النظرية، النظر إلى البلدان النامية على انها بلدان غير ناضجة أو متخلفة في نموها الاقتصادي، ويطالبون بإعطائها الفرصة لكي تنمو، لأن في استمرارها في الخضوع لهيمنة الرأسمالية الاقتصادية الغربية استمراراً لفقرها[61].

يقسم العالم إلى مراكز واطراف، وأن التنمية في دول الأطراف لا يمكن أن تنطلق بالشكل السليم لأنها تعتمد على دول المركز في القروض والعلم والتكنولوجيا ولذلك فإن دول المركز لن تسمح لها بالنمو الصحيح لكي تحافظ على مصالحها[62].

وفي ذلك يقوم "أندرية جوندر فرانك" A.Frank وهو احد رواد هذه المدرسة (مدرسة التبعية)، إن تخلف الدول النامية هو نتاج للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، وان توسع النظام الرأسمالي أدى به إلى التوغل داخل الدول المتخلفة، وكان سبباً في تخلفها، وبالتالي سيطرة العواصم على التوابع سواء على مستوى الدولة المتخلفة الواحدة أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة ككل، وامتصت رؤوس أموالها وفائضها الاقتصادي وحولته إليها(63).

كما يرى "فرانك" إن سياسة الدولة تعتبر عنصراً حاسماً في التنمية الاقتصادية، وهذه السياسة هي حصاد ممارسات طبقات ذات مصالح متضاربة، وتعمل الطبقات المستفيدة على بقاء هذه الأوضاع واستمرارها(64).

أما "باران" فيرى أن القوى الدولية والطبقات الحاكمة تحاول المحافظة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث على ما هي عليه، لكي تستمر في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات الغربية، وان البلدان المتقدمة تعارض اتجاه البلدان النامية للتصنيع وتنمية نفسها ذاتياً، لأن ذلك يقلل من اعتماد البلدان النامية على البلدان المتقدمة في تصريف المواد الخام التي تنتجها، ويجعلها دولاً غير قابلة لتصريف المنتجات الصناعية الأجنبية(65).

أشار "بتلهيم" إلى أن ظاهرة تخلف العالم الثالث ترجع أولاً إلى التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية التي تعيشها هذه البلدان، ثم ترجع إلى استغلال هذه البلدان من قبل رأس المال الاحتكاري الإمبريالي وبشتى صوره المالية والتجارية ثانياً، وأخيراً يرجع التخلف إلى التجميد وجعل النمو الاقتصادي لهذه الدول مقيداً وبشكل دائم بفضل العوامل الخارجية والعوامل الداخلية(66).

تقييم اتجاهات ونظريات التنمية:

1. الاتجاه التطوري:

- إن ما قاله المفكر "سان سيمون" من خلال آرائه ومؤلفاته، ينطبق على المجتمعات الأوروبية، وأعتبر أن دول العالم الثالث تعيش في مرحلة سماها طفولة التقدم.
- ركز "كارل مركس" على أهمية ثورة القوى العاملة في إحاث تغيير في المجتمع وأهمل دور الثورات السياسية والشعبية التي تساهم في تنمية المجتمعات وتطورها.
- أعطى "كارس ماركس" أهمية كبرى للمتغيرات الاقتصادية في إحداث التطور والتغير في المجتمع، وقلل من أهمية المتغيرات المادية والتكنولوجية والثورية والصراعية.
- أشار "كارس ماركس" إلى أن المجتمع يمر بخمس مراحل خلال مسيرة تطوره، إلا أنني لا أتفق معه في هذا الجانب لأن المجتمعات عموماً قد لا تمر بنفس المراحل، لأن لكل مجتمع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأن الرأسمالية لن تتحول إلى اشتراكية وشيوعية لأنها تحاول المحافظة على نفسها وتعمل جاهدةً لتجنب مساويها.

2- اتجاه النماذج والمؤشرات:

- لم يتعرض "هوسيلتز" في نظريته التي تعتبر جزءً مهماً في هذا الاتجاه، للأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات المتخلفة وعلاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة وخصوصا في فترة الاستعمار الذي نهب فيها ثروات شعوب العالم الثالث وإنها كانت سبباً في تخلفه.
- إن النظرية التي جاء بها "سيملسر"، لا تساعد على فهم واقع الدول النامية ولا توضع لنا الآثار المترتبة على وجود الصناعة التقليدية جنباً إلى جنب مع البناء الصناعي الحديث في هذه الدول، لأنها نظرية محدودة النطاق وعامة وغير تاريخية، وبالتالي تصبح إمكانية تطبيقها في الدول النامية شبه مستحيلة.

- هناك مجال للشك في صدق وصحة المؤشرات الحسابية التي ذكرها "سيمورليبست" مثل متوسط الدخل الفردي، ومستوى التصنيع، ومعدل التحضـــر ومعـــدل التعلـــيم ومعـــدل الاستهلاك وغيرها، والذي أعتبرها مرآة صادقة ودليلاً على تقدم المجتمعات، لأنها ربما تكون مؤشرات خادعة لا تعبر عن الواقع، فقد يكون متوسط الدخل الفردي في بعـــض الدول مثل قطر والكويت مرتفع ولكنها ليست دولاً متقدمة.
- إن المؤشرات الكيفية التي أشار إليها بعض مفكري هـــذا الاتجـــاه وخصـــائص بعـــض المجتمعات تعتبر مؤشرات وخصائص قاصرة في إستكمال عملية التمييز بين المجتمـــع المتخلف والمجتمع المتقدم.
- إن بعض الدول المتخلفة تمارس قدراً من التخصص وتقسيم العمل، وهذا عكس ما قالـــه "هوسيلتز".

3- الاتجاه الانتشاري:

- إن نقل عناصر الحضارة الغربية مثل التكنولوجيا إلى دول العالم الثالث قـــد لا يتناســـب مع بعض هذه الدول، لأنه ما يصلح لهذه البلاد قد لا يصـــلح لبلـــد آخـــر ولكـــل بلـــد خصوصياته.
- أصحاب هذا الاتجاه يتحيزون إلى الثقافة الغربية في تحليلاتهم، عندما أشـــاروا إلـــى أن نقل انماط الحضارة والثقافة الغربية إلى الـــدول المتخلفـــة كفيـــلٌ بتطويرهـــا، ونســـوا الاختلافات الواضحة بين المجتمعات في الثقافة.
- إن الدول النامية عندما تستقبل رؤوس الأموال من الدول الغربية تبقـــى تـــرزح تحـــت السيطرة والتبعية للغرب، ولا يساعدها ذلك في استغلال مواردها الطبيعية بنفسها.
- إن هذا الاتجاه عانا من نقص كبير في المسائل النظرية الحساسة، ولذلك وجهـــت إليـــه العديد من الانتقادات لأنه يؤكد على مسألة التقليد والـــربط بـــين المجتمعـــات ومســـألة

التحديث، واعتبر أن تجاوز الفروق والاختلافات بين المجتمعات النامية والمتقدمة لا يتم إلا في ظل تغيير الروابط والعلاقات بين الفروع أو الأجزاء.

4- الاتجاه السلوكي أو النفسي:

- إن الدراسات التي أجراها أصحاب هذا الاتجاه كانت في معظمها على المجتمعات الأوروبية الغربية ولم تدرس واقع البلدان النامية.
- إن هذه النظريات هي الأخرى لم تذكر الأسباب التاريخية التي جعلت دول العالم الثالث تعاني من التخلف والتي من بينها الاستعمار الغربي لهذه الدول.
- لم يضعوا في حساباتهم الفروق والاختلافات النسبية بين المجتمعات والثقافات.
- أهملوا السلبية لدى بعض الأفراد والمنظمين في عملية تحديث المجتمع.
- أعتمدوا على الخيال التاريخي بدلاً من الملاحظة في أحداث التنمية وتحقيقها في المجتمع.
- تجاهلوا الواقع البنائي للبدان النامية الذي يختلف عن الواقع الغربي في طبيعته.
- أعتبروا الواقع الأوروبي أنموذجاً قابل للتطبيق ومثال يجب أن يحتدى به.
- تناسوا إن دافع الانجاز الضعيف يوجد أيضاً في البلدان المتقدمة، لأن له علاقة بالتنشئة الأسرية والاجتماعية.
- تفتقد نظريات هذا الاتجاه إلى العمومية والشمول ولا ترتبط بالواقع، وبالتالي لا يمكن القبول بها كأساس لفهم النمو في المجتمعات النامية.
- ركز "ماكليلاند" على قضية الانجاز والتجديد وأعتبرها الركيزة الأساسية لأحداث التنمية والتغيير وأهمل باقي الجوانب الأخرى.
- ركز "هيجن" على مسألة التجديد والشخصية الابداعية واعتبرها الركيزة الأساسية لأحداث التنمية.

5- إتجاه التحديث:

- الغموض في المصطلحات الرئيسية المستخدمة، مثل المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث، فهي لم توضح المقصود بالمجتمع التقليدي هل هو النظم الإقطاعية أو الـــنظم القبليـــة أو البيروقراطية، ولا ما هو المقصود بالمجتمع الحديث، هل هـــو المجتمعـــات الأوروبيـــة رأسمالية كانت أو اشتراكية أو هو المجتمعات الأوروبية الغربية فقط.
- إن الثقافات التقليدية للشعوب ليست دائماً عائقاً أمام تحقيق التنمية والتغيـــر، بـــل علـــى العكس من ذلك قد تكون دافعاً على زيادة الإنتاج، والانـــدماج أكثـــر فـــي اقتصـــاديات السوق.
- إنها تتجاهل تأثير الاستعمار على البلدان النامية، وما فعله بها، ومدى مســـؤوليته عـــن تخلفها ونهبه لثرواتها واستغلاله لشعوبها.
- يجب أن نكون حذرين من آراء وأفكار "أميل دوركايم"، لأنها لا تستند إلى الكثيـــر مـــن الشواهد التاريخية.
- إن هذه النظريات تهدف إلى طمس القيم والتراث والثقافات والتجـــارب والهويـــة التـــي تتميز بها البلدان النامية وتطالب بإحلال القيم والثقافات والتجارب الغربية محلهـــا، دون أي اعتبار لخصوصية هذه البلاد بصفة عامة وخصوصية كل بلد منهـــا علـــى انفـــراد، متناسية أن لكل بلد تاريخه الخاص وتجاربه الوطنية وتقاليده وهويته الثقافية التي تميـــزه عن غيره، حيث كان واضحاً في كتابات كل من "ماكس فيبر" و"إميل دوركـــايم" اللـــذين كانا يجهلان حقيقة النظم الاجتماعية غير الغربية ولم يفهماها الفهـــم الصـــحيح، عنـــدما قارناها بمجتمعاتهما، ولذلك وقعا في خطأ كبير عنـــدما أقـــرا ضـــرورة إتبـــاع الـــنظم الاجتماعية الغربية لخلق التطور والتحديث في المجتمعات البدائية.

6- إتجاه التبعية:

- اقتصرت نظريات التبعية في تحليلها على العلاقة التاريخية التي تربط البلاد المتخلفة بالبلاد المتقدمة، ولم تهتم بدرجة كبيرة بتاريخ البلدان النامية الذي يحوي العديد من المتغيرات التي تلقي الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان.
- لم تفسر لنا التناقضات التي شهدتها المجتمعات الإقطاعية أو مجتمعات نظام الرق قبل التوسع الرأسمالي.
- إنها تربط التخلف بالاستعمار والامبريالية والرأسمالية العالمية، واستنزافها لاقتصاديات الدول المتخلفة.
- إنها تتهتم البرجوازية الوطنية بالخيانة والتعاون مع الرأسمالية العالمية لتحقيق مصالحهم على حساب المصلحة الوطنية، وهذا قول لا يصدّق في جميع الأحوال.
- وعموماً ومن خلال ما سبق إن اختلاف النظريات في الفكر الغربي فيه تعبر صادقاً ومتحيزاً لمصالح دول هؤلاء المفكرين وثقافاتها على حساب الدول المتخلفة، كما أن الدول النامية وحسب وجهة نظرهم تستطيع تحقيق التنمية أذا تبنت الفكر الغربي وسياساته الاقتصادية حتى وإن كانت لا تملك العناصر اللازمة لإحداث التنمية.

هذا إلى جانب أن هذه الاتجاهات أهملت الجانب الإنساني والثقافي، وركزت على الجوانب المادية وأعتبرتها شرطاً أساسياً لحدوث التنمية، وأهملت الدور الأساسي للدولة في التخطيط وإحداث التنمية وركزت فقط على الحرية الاقتصادية ودور القطاع الخاص فيها.

إن دراسة واقع البلدان النامية المتخلفة يتطلب دراسة دقيقة وشامله لكل جوانب هذا الواقع المؤلم والمتمثلة في التخلف بجميع أشكاله وصوره الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ومعرفة أسباب هذا التخلف وقبول هذه الدول بهذا الواقع كما هو لا كما يجب أن يكون، والمراوحة في نفس ألمكانه والمستوى. دون المحاولات الجادة منها للتغيير الجذري في كل مناحي الحياة والرقي بمجتمعاتها إلى مصافي ومستويات الدول المتقدمة.

فالمواطن في هذه الدول نجده في الغالب يفكر في نفسه وفي مصـــالحه وفـــي الكســـب المادي والمكانة التي يصل إليها دون التفكير في مصلحة الوطن ودون النظر إلي الطـــرق التـــي يسلكها ويصل من خلالها إلي هذا المستوي أو تلك المكانة حتى وإن كانت النتيجة ضرر الـــوطن أو خرابه.

كما أن إحداث التنمية في الدول النامية يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة المعـــالم تعتمـــد على الدراسة والبحث والتخطيط وإتباع الأسلوب العلمي، وتحتاج إلى كوادر وإدارات ومشـــاريع وخطط اقتصادية وسياسية تكون واضحة وقادرة على إحداث هذه التنمية على أرض الواقع.

ومن خلال استعراضنا للاتجاهات المختلفة للتنمية ونظرياتها نرى أنه :

- من الصعب القبول بأيٍ منها واعتبار أن هذه النظرية أو هذا الاتجاه قابل للتطبيـــق فـــي البلاد النامية بالرغم من أن هذه الاتجاهات والنظريات قد أسهمت في إلقاء الضوء علـــى مشاكل التنمية فيها.
- إن دراسة الدول النامية تتطلب إقامة نظرية بديلة عن تلك النظريات الغربية التي لم تعد قادرة على تقديم رؤية واضحة وتفسير مقنع لظاهرة التخلف في بلدان العـــالم الثالـــث، رؤية تتضمن تفسير وجود عالم متقدم له تاريخه الرأسمالي الخاص، وآخر متخلف لـــه تاريخ يختلف عن العالم الأول وتقوم بدراسته وتفسير واقعه.
- يجب أن لا تهمل الدول النامية دور الدولة في التخطيط وأحداث التنمية.
- إن الرأسمالية الغربية أينما وجدت، لا يمكن أن تقدم حلولاً كاملة للدول النامية لكي تنتقل من التخلف إلى التقدم.
- يجب أن تركز الدول النامية على الجانب الإنساني إلى جانب الجوانب الماديـــة كشـــرط لحدوث التنمية.
- إن نظريات التنمية التي تصلح للدول النامية يجب أن لا تســـتورد مـــن الخـــارج، لأن تجارب الدول الغربية تخصها وحدها، فهي مرت بظروف خاصة لـــن تتكـــرر فـــي أي مكان آخر من العالم وبنفس الدرجة.

- إن تحقيق التنمية في دول العالم الثالث يتطلب إحداث تغييرات في طموحات وقدرات الأفراد والمجتمعات، وإتباع أسلوب يرتاح إليه الجميع ويؤيدون ويوافقون عليه، وأن التنمية لا يمكن تحقيقها إلا بقناعة الجميع مؤسسات وأفراد بالحاجة إليها والمشاركة فيها، لأن التنمية هي بالمواطن وللمواطن، وأن لا تكون بعيدة عن الواقع المحلي وأن يسخر لها المجتمع كل إمكاناته المادية والبشرية حتى تبتعد البلاد النامية عن الديون الخارجية وأعباء الاستيراد.
- إن نظريات التنمية القابلة للتطبيق في البلدان النامية يجب أن تنبع من واقعها وبواسطة مفكريها، لأن كل بلد له خصوصيته ويختلف عن البلد الآخر في هويته، على أن تعمل على إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، والمحافظة على بيئتها من التدهور والتلوث، مع ضمان المشاركة التامة للمواطنين في عملياتها، وتطويع التكنولوجيا لخدمتها وتطويرها محلياً وتوليد القدرة على اختراع أساليب تكنولوجية جديدة لخدمة استراتيجيات التنمية فيها، معتمدة في ذلك على ذاتها، في ظل علاقات متكافئة ومتحررة مع غيرها من المجتمعات الأخرى، مع وجود نظام ديمقراطي يحفز مواطنيه على المبادرة والمشاركة الخلاقة في كل عملياتها.
- إن تحقيق التنمية في البلاد النامية يتطلب مراعاة ظروف كل بلد في عملية التخطيط للتنمية، ولابد من البدء في تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد لكل دولة في نفس الوقت وبما يجعلها تكمل بعضها البعض، مع زيادة في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يكون لهذه المجتمعات النامية قياداتها الفكرية التي تحمل رؤية واضحة للتنمية وكيفية إحداث التطور والنمو والتقدم، إلى جانب إعتماد كل بلد على إمكاناته وموارده المحلية.

هوامش البحث :

(1) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصـــري، جامعة عين شمس – القاهرة، كلية الآداب، 1988، ص33.

(2) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصـــري، مرجع سابق، ص 34.

(3) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دار النصر للتوزيع والنشـــر – القـــاهرة، ط 2، 1995، ص 62.

(4) عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، المكتبة العصرية – بيروت،1966، ص 172.

(5) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 62.

(6) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصـــري، ص 34، ص35.

(7) عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقاً، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب – الإســـكندرية، 1977، ص 46.

(8) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصـــري، مرجع سابق، ص 35، ص 36.

(9) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 64.

(10) كمال التابعي، ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، دار المعارف – القـــاهرة، ط 1، 1985، ص81.

(11) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص35، ص36.

(12) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص36.

(13) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 65.

(14) عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقاً، دار العلم – الكويت، 1985، ص 45.

(15) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 65.

(16) محمد الجوهري وآخرون، علم اجتماع التنمية – القاهرة، 1986، ص13.

(17) كمال التابعي، ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص85.

(18) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 77 – ص79.

- ينظر كذلك : نيقولا تيماشف، نظرية علم الاجتماع وتطورها، ترجمة، محمود عودة وآخرون، دار المعارف – مصر، ط4، 1977، ص 333.

(19) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص68، ص69.

(20) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، ،نفس المرجع السابق، ، ص62.

- ينظر كذلك : لبنى محمد أبو العلاء، دراسة الاستهلاك في مصر وتوقعات سنة 2000، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس – القاهرة، 1983، ص 15 – ص 18.

(21) أحمد مجدي حجازي، شادية علي قناوي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص66، ص67.

(22) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعيـــة، ط 5، دار المعـــارف – القاهرة، 1984، ص 41.

- ينظر كذلك : عزه عبد الغنـــي حجـــازي، الاســـتهلاك الترفـــي، رســـالة ماجســـتير،غير منشورة،1979، ص90 –ص100.

(23) السيد محمد الحسيني، التنمية والتخلف، مطابع سجل العرب – القـــاهرة، 1980، ص29، ص 30.

(24) حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعـــات الناميـــة، المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية، 1993، ص 59.

- ينظر كذلك: عبد الرحمن يسري، أسس التحليل الاقتصـــادي، دار الجامعـــات المصـــرية – الإسكندرية،1981، ص53 – ص57.

(25) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية،مرجع سابق، ص147.

- ينظر كذلك: عزيزه خرازي، الحوار المتمدن – العدد (2175) بتاريخ 2008/1/29.
- ينظر كذلك: الموقع الالكتروني:

- www.ahewar.org

(26) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق، ص 131.

- ينظر كذلك : علي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، منشورات شـــركة إلجـــاء ELQA – مالطا، 1998، ص170 – 190 وغيرها.
- ينظر كذلك : أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية النقدية، دار المعـــارف – القاهرة، 1981، ط 1، مرجع سابق، ص 440 – 450.

(27) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص52، ص 53.

(28) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق ص 131.

(*) العزو (النسبة) : العزو لغةً: من عزا يعزو عزواً، أي نَسَبَهُ، ويقال عزاه إلى أبيه، أي نسبه إليه، ويقال عزو الحديث لمن رواه أو نسبته إلى من أخرجه: ويقال أيضاً عزيت الشيء وأعزوته إذا أسندته إلى أحد أو ذكر المرجع أو المصدر ويعني أيضاً نسبة الأحرف المختلفة في الكلمة إلى الراوي الواحد وإلى الطرق التي وردت منها سواء كانت هذه الطرق مسنده إلى كتاب أو كانت طرق أدائية.

(29) السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 59، ص60.

(30) السيد الحسيني وآخرون،دراسات في التنمية الاجتماعية،مرجع سابق،ص63،ص 64.

(31) نفس المرجع السابق ص 63، ص 64.

- ينظر كذلك : كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق ص 131، ص 132.

(32) السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 53.

- ينظر كذلك: عزيزه خرازي، الحوار المتمدن – العدد (2175) بتاريخ 2008/1/29.
- ينظر كذلك الموقع الالكتروني:

- www.ahewar.org

(33) كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، مرجع سابق ص132.

(34) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص149.

(35) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص167.

(36) السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص76.

(37)I. R.Sinai; The Challenge Of Modernization ;Chatto &Windus, 1964. p 215.

(38) جوردون وأشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثالث، ترجمـــة، محمـــد محـــي الـــدين وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، 2001، ص 1210 – ص1220.

- ينظر كـــذلك: عبـــد الســـلام الـــدويبي، علـــم الـــنفس الاجتمـــاعي، منشـــورات جامعـــة الفاتح،ط1998،1، ص 50 – ص57.
- ينظر كذلك: عزيزه خرازي، الحوار المتمدن – العدد (2175) بتاريخ 2008/1/29.

(39) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجـــع ســـابق، ص 93، ص 94.

(40) نفس المرجع السابق، ص 94.

- ينظر كذلك : كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجـــع ســـابق، ص 128، ص 129.

(41) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص129.

(42) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجـــع ســـابق، ص 94، ص 95.

(43) كمال التابعي، تغريب دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص107.

(44) نفس المرجع السابق، ص 107، ص 108.

(45) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع ســـابق، ص102، ص 103.

(46) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص 128

(47) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص95، ص 96.

(48) كمال التابعي، تغريب دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص 119، ص 120.

(49) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص96، ص 97.

(50) عبدالله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 1994، ص34.

(51) عبدالهادي والي، السيد الزيات، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية،1995، ص108.

(52) عبدالله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص35.

(53) عبدالهادي والي، السيد الزيات، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص110.

(54) عبدالله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص35، ص36.

(55) عبدالهادي والي، السيد الزيات، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص111– ص114.

(56) عبدالله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص35–38.

(57) نبيل السمالوطي، التنمية بين الاجتهاد والوضعية الدينية، مرجع سابق، ص18.

(58) نفس المرجع السابق، ص18، ص19.

(59) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجع سابق، ص172، ص173.

(60) alejandro portes, on the sociology of national development, American Journal of sociology, volume, 82 no. 1pp.74-77.

(61) عبدالهادي والي، السيد الزيات، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص154.

(62) نبيل السمالوطي، التنمية بين الاجتهاد والوضعية الدينية، مرجع سابق، ص19.

(63) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع ســـابق، ص131، ص132.

(64) عبدالباسط عبدالمعطي، عادل الهواري، علم الاجتماعي والتنمية، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، 1985، ص164–167.

(65) كمال التابعي، تغريب دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص155–157.

(66) كمال التابعي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، مرجـــع ســـابق، ص175–ص177.